التضامن الاسلامي في عالم متغير

د. عبدالملك عودة

استاذ العلوم السياسية ـ كلية التجارة والاقتصاد ـ جامعة صنعاء .

مقدمـــــة

شغلت قضية وحدة العالم الاسلامي فكر الدعاة والقيادات في الدول والحركات الاسلامية ونشاطهم في المائة سنة الاخيرة . ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت دعوة الجامعة الاسلامية ، وكان اكثر التيارات تحرراً وتنوراً هو مدرسة جمال الدين الافغـاني ، واستمرت بقايا الدعوة فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى بعدما الغت تركيا الخلافـة عام ١٩٢٤ .

وعقب الحرب العالمية الثانية كانت دعوة الكتلة الاسلامية ، وكان في مقدمة تياراتها دعوة حكومة باكستان عام ١٩٥٢ ، وعلى المستوى الحكومي تأسس المؤتمر الاسلامي (القاهرة) ، وعلى المستوى غير الحكومي تأسس مؤتمر العالم الاسلامي (باكستان) ، ولكن احداث الشرق الاوسط وتطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي أخذت اولوية العمل السياسي في المنطقة . وفي الستينات عادت القضية الى الواجهة ، وتصدرت المملكة العربية السعودية التيار والدعوة ، وتأسست رابطة العالم الاسلامي عام ١٩٦٢ كمنظمة غير حكومية (السعودية) ، ودعا مؤتمر العالم الاسلامي الى اجتماع في مقديشو (عاصمة الصومال) . وأصدر قراراً يدعو فيه الى عقد مؤتمر قمة اسلامي ، وأيدت السعودية الدعوة في خطبة للملك فيصل بن عبد العزيز في مؤتمر رابطة العالم الاسلامـي عام ١٩٦٥ ، واكدت السياسة السعودية موقفها بمجموعة من الرحلات والزيارات التي قام بها الملك لدول في قارتي آسيا وافريقية ، وصدر يومذاك حوالى ١٧ بياناً مشتركاً عقب كل زيارة تؤيد او تستحسن عقد القمة الاسلامية المرتقبة .

وإثر حريق المسجد الاقصى في القدس في آب / اغسطس ١٩٦٩ ، دعت المملكة السعودية الى عقد مؤتمر قمة اسلامي وساندتها في الدعوة وفي الاعداد المملكة المغربية ، وانعقد المؤتمر في الرباط في ايلول / سبتمبر ١٩٦٩ . وكان من قرارات المؤتمر إقامة أمانة عامة دائمة ، ولهذا تم اجتماع وزراء خارجية الدول الاسلامية في جدة (آذار / مارس ١٩٧٠) وفي كراتشي (كانون

الاول / ديسمبر ١٩٧٠) ، لدراسة المقترحات الاولية التي تطورت الى مشروع ميثاق لتأسيس منظمة اسلامية ، وفي اجتماع وزراء الخارجية في جدة (آذار / مارس ١٩٧٢) تم اقرار ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي .

واطار هذه الدراسة وهدفها يحدده مرور عشر سنوات على اعلان الميثاق ونشاط المنظمة ، والاحداث والقضايا التي شغلت الدول الاسلامية والمواقف التي اتخذتها على المستوى الاقليمي وعلى المستوى العالمي .

أولاً : الميلاد والنمو

١ ـ نص الميثاق مع الالتزام بالصيغة المكتوبة

أ ـ الديباجة : تنص على أن العقيدة المشتركة هي عامل قوي للتقارب وللتضامن بين الشعوب الاسلامية ، وان هدف العمل المشترك هو الحفاظ على القيم الروحية الاجتماعية الاسلامية ، مع الالتزام بميثاق الامم المتحدة وحقوق الانسان الاساسية ، وتوثيق اواصر الصداقة والاخوة وحماية حريات الشعوب وتراث الحضارة المشتركة ، وتعزيز السعادة والتقدم والحرية ، والعمل الموحد لاقامة سلام عالمي يوفر الامن والحرية والعدل لجميع الشعوب .

ب ـ الاهداف : تعزيز التضامن الاسلامي ودعم التعاون بين الاعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وغيرها ، والتشاور بين الاعضاء في المنظمات الدولية ؛ العمل ضد التفرقة العنصرية والاستعمار بصوره واشكاله كافة؛ واتخاذ التدابير لدعم السلم والامن الدوليين القائمين على العدل ؛ والتنسيق بين الدول الاعضاء للحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته لاسترجاع حقوقه وتحرير ارضه؛ ودعم كفاح جميع الشعوب الاسلامية والمحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية .

ج ـ المبادىء : المساواة الكاملة بين الدول الاعضاء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للاعضاء ، واحترام سيادة كل دولة عضو في المنظمة واستقلالها ووحدة اراضيها ؛ احترام حق تقرير المصير ؛ حل ما نشب من خلافات ومنازعات بين الاعضاء بالوسائل السلمية والامتناع في العلاقات المتبادلة عن استخدام القوة او التهديد باستعمالها ضد وحدة اراضي اي دولة عضو وسلامتها واستقلالها .

د ـ العضوية : المنظمة تتكون من جميع الدول المشتركة في مؤتمرات الرباط وجدة وكراتشي والتي توقع على ميثاق المنظمة . ومن حق اي دولة اسلامية الانضمام للمنظمة بموجب موافقة وزراء الخارجية على طلبها باغلبية الثلثين .

هـ ـ الهيئات التنظيمية : وتتكون من الهيئات التالية :

(١) مؤتمر الرؤساء والملوك : هو الجهاز الاعلى للمنظمة ويجتمع طبقاً لمصلحة الامة ، وينظر في القضايا العليا وتنسيق السياسة العامة للمنظمة .

جدول رقم (١)

البلدان المشاركة في المؤتمرات التأسيسية الثلاثة للمنظمة

المؤتمـــر	البلـــدان المشاركـــة			
	بلدان آسيوية	بلدان افريقية	المجموع	بلدان عربية
قمة الرباط ـ ١٩٦٩	١٣	١٣	٢٦	١٤
مؤتمر وزراء الخارجية ـ جدة ١٩٧٠	١٠	٧	١٧	٩
مؤتمر وزراء الخارجية ـ كراتشي١٩٧٠	١١	١٢	٢٣	١٢
مؤتمر وزراء الخارجية ـ جدة ١٩٧٢	١٦	١٤	٣٠	١٨

جدول رقم (٢)

نمو العضوية في المنظمة

المؤتمـــر	عدد الدول الاعضاء
قمة لاهور ـ ١٩٧٤	٣٧
مؤتمر وزراء الخارجية ـ ١٩٧٦	٤١
مؤتمر وزراء الخارجية ـ ١٩٧٨	٤٢
قمة مكة ـ ١٩٨١	٣٨ (١)

(١) تغيبت مصر وافغانستان وايران وليبيا .

(٢) مؤتمر وزراء الخارجية : ينعقد مرة كل عام في دورة عادية ، ويمكن دعوته لدورة غير عادية ، وتكون الاجتماعات قانونية بحضور ثلثي الاعضاء وتصدر القرارات باغلبية الثلثين ، ومهامه هي النظر في تنفيذ السياسة العامة للمنظمة ومناقشة التقارير المالية واقرار الموازنة السنوية ، وتعيين الامين العام والامناء المساعدين ، كما يوصي بعقد مؤتمر القمة الاسلامي .

(٣) الامانة العامة : يرئسها الامين العام الذي يعين لمدة عامين ، ويمكن التجديد له مدة ثانية فقط ، وهو الذي يتولى مسؤوليات تنظيم الامانة العامة وتعيين الموظفين وتنفيذ القرارات ، ويقدم تقريراً سنوياً الى مؤتمر وزراء الخارجية ، ويتولى التنسيق مع الهيئات الاسلامية العالمية .

و ـ اجراءات العمل : لغات العمل بالمنظمة هي العربية والانكليزية والفرنسية ، ويمكن تعديل الميثاق باغلبية الثلثين ، كما يمكن تفسير الميثاق في حال اختلاف وجهات النظر بالوسائل الودية والتشاور، ويسري مفعول الميثاق بتصديق الاغلبية البسيطة للدول المشتركة في مؤتمر الوزراء في جدة ١٩٧٢ .

٢ ـ قضايا النمو والتطوير

أ ـ تم التفاهم حول عدد الاعضاء المؤسسين باعتبار عدد اعضاء مؤتمر جدة ١٩٧٢ هو الذي يؤخذ في الاعتبار ، ولما كان عدد الدول المشتركة هو ٣٠ دولة ، لذلك عندما تم تصديق ١٦ دولة اصبح الميثاق ساري المفعول في كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ .

ويوضح الجدول رقم (١) عدد الدول المشاركة في المؤتمرات الثلاثة التأسيسية للمنظمة ، كما يوضح الجدول رقم (٢) نمو العضوية في المنظمة .

ب ـ ثارت مشكلة تعريف صيغة المراقب وتحديدها لأن الميثاق لم يشر الى حضور المراقبين او الضيوف الى الاجتماعات ، ولذلك طلب وزراء الخارجية في اجتماع عام ١٩٧٧ من الامين العام دراسة هذا الموضوع ، ومع ذلك فهناك تناقضات في منح هذه الصفة كما يتضح مما يلي :

ـ حضرت منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب حتى عام ١٩٧٤ ثم انضمت عضواً بالمنظمة .

ـ حضرت نيجيريا ابتداء من ١٩٧٥ بصفة مراقب وبقيت بهذه الصفة حتى مؤتمر قمة ١٩٨١ .

ـ منحت صفة مراقب للطائفة التركية القبرصية (دولة قبرص الاتحادية التركية)

ـ منحت صفة مراقب كحالة **استثنائية ولا تتكرر** الى جبهة تحرير مورو .

ـ طلبت حركة التحرير الاريترية منحها صفة مراقب ، فقرر مؤتمر قمة مكة تأجيل النظر في الطلب .

ـ حضر في مؤتمري قمة لاهور ومكة ضيوف هم بطريرك انطاكية وسائر المشرق ، والوفد المسيحي الشرقي ، وحركة المجاهدين الافغان .

ـ يحضر الاجتماعات بصفة مراقب الهيئات والمنظمات التابعة للمؤتمر الاسلامي وعددها حوالى ٢٠ منظمة ، ويحضر ممثلو الهيئات الاسلامية العالمية وعددهم حوالى ٩ منظمات ، كما تحضر منظمات عالمية واقليمية مثل الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية واليونسكو .

ج ـ تمت تعديلات وتفسيرات للميثاق في مؤتمري قمة لاهور ١٩٧٤ ومكة ١٩٨١ على النحو التالي :

(١) اضافت وثيقة اعلان لاهور المبادىء والاهداف التالية :

ـ يؤمن الاعضاء بالاسلام ، وهو دين ورابطة مشتركة ويقوم على مبادىء المساواة والتحرر من التمييز والاستغلال ، والكفاح ضد الظلم والقهر .

ـ يشاطر اعضاء المنظمة شعوب العالم الثالث الكفاح المشترك من اجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي ورفاهية شعوب العالم كافة .

ـ التأكيد ان التضامن الاسلامي بين الدول الاسلامية يقوم على أساس من احترام استقلال الدول وسلامة اراضيها وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية وحل الخلافات سلمياً .

ـ تأكيد جهود اعضاء المنظمة لتعزيز السلام العالمي على اسس من الحرية والعدالة الاجتماعية ، وروح المحبة والتعاون مع الاديان الاخرى .

(٢) اضافت وثيقة اعلان مكة المبادىء والاهداف التالية :

ـ يقوم التضامن الاسلامي على اساس من العدل والمساواة وعدم التدخل ، ويلتزم الاعضاء بالامتناع عن التدخل المباشر وغير المباشر ، وبالامتناع عن التحريض على الفتنة وبث الفرقة مع بذل الجهد لإزالة الخلافات الفكرية والمذهبية .

ـ يؤكد الاعضاء تنسيق الجهد والتضامن لتحقيق الاستقلال وحماية السيادة والمصالح المشروعة ، ودعم التضامن الاسلامي وزيادة التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والتقنية .

ـ يؤكد الاعضاء ضرورة الامتناع عن المشاركة في الاحلاف العسكرية القائمة في اطار القوى الكبرى ، وعدم اقامة قواعد عسكرية اجنبية على الاراضي الاسلامية وعدم تقديم تسهيلات للقوات الاجنبية التي تهدد أمن الدول الاسلامية .

ـ تحديد موعد الاجتماع الدوري لمؤتمر القمة الاسلامي كل ثلاث سنوات .
ـ تعديل مدة تعيين الامين العام لتصبح ٤ سنوات مرة واحدة غير قابلة للتجديد .
ـ إنشاء محكمة عدل اسلامية ودعوة الخبراء لوضع النظام الاساسي للمحكمة .

ثانياً : القضايا والسياسات

سوف يتم حصر القضايا والمشكلات التي بحثتها المنظمة ووردت في قراراتها مع الالتزام بصيغ السياسات المعلنة .

١ ـ القدس والقضية الفلسطينية

أ ـ القدس : الالتزام بتحريرها لتصبح عاصمة فلسطين المتحررة واستنكار تهويدها والاحتلال الاسرائيلي لها والدعوة للجهاد المقدس لانقاذها ونصرة الشعب الفلسطيني .

ب ـ القضية الفلسطينية : تأييدها وتأكيد حقوق الشعب ودعم الدول الاسلامية لها ، وضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة بعد حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، وان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وتأكيد تضامن الدول الاعضاء مع منظمة التحرير ، علماً بأن القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط وان قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ لا يتفق مع الحقوق الفلسطينية، وليس أساساً صالحاً لحل ازمة الشرق الاوسط والنزاع العربي ـ الاسرائيلي ، وانشاء صندوق خاص لفلسطين .

ج ـ اسرائيل والصهيونية : طلب قطع العلاقات مع اسرائيل ومقاطعتها اقتصادياً وطردها من عضوية الامم المتحدة ، استنكار الدعم الامريكي لها والمطالبة بوقف الهجرة اليهودية اليها ، انشاء مكتب اسلامي لمقاطعة اسرائيل واستخدام القدرات الاقتصادية الاسلامية لاضعافها لأن الصهيونية عنصرية .

د ـ رفض الحلول الجزئية والانفرادية واستنكار اتفاقيتي كامب ديفيد وتعليق عضوية مصر في المنظمة مع استمرار التعاون مع شعب مصر وافراده غير المتعاونين مع الصهيونية .

٢ ـ التفرقة العنصرية وتصفية الاستعمار

أ ـ مكافحة التفرقة والتمييز العنصري والنظم العنصرية في افريقية وادانة التواطؤ بين اسرائيل وجنوب افريقية ، وتأييد حركات التحرر الافريقية وتصفية الاستعمار .

ب ـ التنديد بالاحتلال والاستعمار في الصحراء الغربية واريتريا .

ج ـ دعم الدول المستقلة حديثاً بالمعونات مثل زيمبابوي وجيبوتي ، وتقديم معونات للدول الافريقية المتضررة من القحط .

٣ ـ العلاقات مع المنظمات العالمية والاقليمية

أ ـ مجموعة عدم الانحياز : تأييد سياسة عدم الانحياز حيث أنها توفر الاطار المناسب لتعبئة فعاليات العالم الثالث، ودعوة جميع الاعضاء الى المشاركة في مؤتمرات عدم الانحياز ، وأن امن الدول الاسلامية يتم من خلال التضامن الاسلامي طبقاً لميثاق المنظمة ومبادىء عدم الانحياز .

ب ـ الامم المتحدة : الدعوة للتعاون بين المنظمتين وحصول المنظمة على صفة مراقب في الامم المتحدة ، وتأييد الدعوة لتعديل ميثاق الامم المتحدة بما يضمن العدالة بمناسبة ظهور دور العالم الثالث، والمطالبة باتفاقية جديدة وشاملة لقانون البحار ، وتأييد قرارات الامم المتحدة لدعم أمن الدول غير النووية . وابداء القلق من التسلح النووي في افريقية والشرق الاوسط وشبه القارة الهندية والدعوة الى انشاء مناطق خالية من السلاح النووي وانشاء منطقة سلام في المحيط الهندي .

ج ـ الجامعة العربية : منحها صفة المراقب ودعم التعاون معها وتقديم العون الكامل للدول العربية والمقاومة الفلسطينية .

د ـ منظمة الوحدة الافريقية : السعي للحصول على صفة مراقب في المنظمة والتعاون معها ودعم حركات التحرير الافريقية .

٤ ـ قضايا الدول والشعوب الاسلامية

أ ـ **الجماعات الاسلامية في البلدان غير الاعضاء** : ابداء القلق العميق حول عدم التمتع بالحقوق السياسية والدينية والدعوة الى اعطاء هذه الاقليات والجماعات حقوقها وفقاً لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ب ـ **المسلمون في الفيليبين** : يعيشون في محنة ويتعرضون للقمع ، والدعوة الى مفاوضات بين الحكومة وجبهة تحرير مورو حيث انها قضية داخلية ، الدعوة الى منح المسلمين الحكم الذاتي في

اطار الدولة عن طريق المفاوضات ، جبهة مورو هي الممثل الشرعي للمسلمين ، انشاء صندوق مالي للمساعدة وتقديم المعونات الاخرى .

ج ـ اريتريا والقرن الافريقي : قضية اريتريا نضال مشروع لتقرير المصير ونيل الحرية ، طلب تسوية عادلة للقضية عن طريق حل سلمي ومفاوضات ، تقديم معونات منوعة للاجئين ، التنديد بالتدخل السوفياتي في القرن الافريقي والعدوان على الصومال ، والمطالبة بالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط للقوات الاجنبية من ارض الصومال ، دعم الصومال سياسياً ومالياً والمطالبة بتصفية القواعد العسكرية الاجنبية في القرن الافريقي والبحر الاحمر .

د ـ قبرص : مساندة الطائفة التركية الاسلامية في نضالها المشروع ، وتقديم المعونات واقامة صندوق خاص لنصرتها ، الدعوة للتسوية السياسية بالمفاوضات بين الجاليتين التركية واليونانية على اساس دستور فيدرالي يضمن المساواة بينهما .

هـ ـ جزر القمر : استنكار السياسة الفرنسية التي فصلت جزيرة مايوت عن الدولة ، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ارض الدولة ، تقديم معونات بسبب الكوارث الطبيعية .

و ـ تشاد : الدعوة الى تسوية سياسية بين اطراف النزاع وتأييد التصالح القومي .

ز ـ اوغندا : القلق من تدهور اوضاع المسلمين بعد تغيير حكومة عيدي امين وتقديم مساعدات للاجئين الى السودان من اوغندا .

ح ـ افغانستان : القلق من الوجود العسكري السوفياتي وضرورة انسحاب قواته انسحاباً فورياً وكاملاً ودون شروط ، وتأكيد حق الشعب الافغاني في اختيار حكومته والسعي لعودة افغانستان الى وضع الدولة المستقلة الاسلامية غير المنحازة ؛ وتأييد الموقف الشعبي وتقديم المعونات المنوعة ؛ وتجميد عضوية افغانستان في المنظمة وعدم الاعتراف بالنظام القائم حالياً في افغانستان .

ط ـ الهند وباكستان: الدعوة لوقف القتال بينهما، وتشكيل لجنة مصالحة بين باكستان وبنجلاديش .

ي ـ ايران : ادانة العدوان والضغوط والتدخل الامريكي ضد ايران ـ ومساندتها ضد اي تهديد ، وطلب حل مشكلة الرهائن الامريكية سلمياً عن طريق المفاوضات . ولقد شعرت المنظمة بالقلق من جراء الحرب العراقية ـ الايرانية فطلبت وقف اطلاق النار وانشاء قوة اسلامية لتنفيذ وقف القتال وتأليف لجنة مساع حميدة ووساطة اسلامية بين الدولتين .

هذه هي القرارات التي صدرت بشأن هذه القضايا ، ولكن الملاحظ أن عدداً من الدول الاعضاء كان يتحفظ عند التصويت على بعض القرارات مثل قضية اريتريا واوغندا ... الخ . وقد اشير مراراً في هذه المناسبات الى تأكيد المؤتمر احترام سيادة كل دولة عضو وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . لقد نشب خلاف حول الاسم الذي يجب أن يطلق على الاقليات المسلمة في البلدان ذات الاغلبية غير الاسلامية ، وفي مؤتمر وزراء الخارجية عام ١٩٧٧ تقدمت الامانة العامة تطلب الموافقة على انشاء ادارة للاقليات الاسلامية فقرر المؤتمر عدم الموافقة حتى لا تتهم المنظمة بالتدخل في شؤون الدول غير الاسلامية . وفيما بعد تقرر ان تسمى « ادارة الجماعات الاسلامية في البلدان غير الاعضاء » .

٥ ـ التعاون الاقتصادي والمالي

أ ـ تعزيز التشاور والتعاون بين الدول الاسلامية للقضاء على الفقر والجهل والمرض ، وتنشيط التبادل الثنائي والجماعي بين الاعضاء ودعمه وتشجيع الاستثمارات والمؤسسات المشتركة .

ب ـ عقد اتفاقيات متعددة الاطراف للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الاعضاء ، واتفاقيات تشجيع الاستثمارات بين الاعضاء وحمايتها وضمانها .

ج ـ انشاء عدد من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والمالية الاسلامية مثل البنك الاسلامي للتنمية والاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية والغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع ، والاتحاد الاسلامي للناقلين البحريين ... الخ .

د ـ تأييد الدعوة لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، والتعاون مع الدول النامية لإنهاء استغلال البلدان المتقدمة للبلدان النامية ، وضمان سيادة الدول النامية على مواردها الطبيعية ، والدعوة الى ترشيد السياسات الانمائية ، ومشاطرة شعوب العالم الثالث، الكفاح المشترك من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

٦ ـ التضامن الاسلامي

أ ـ انشاء صناديق مالية متعددة لمساعدة حركات التحرر الاسلامي ، وانشاء الجامعات والمراكز والجمعيات والمستشفيات مثل صناديق الجهاد والتضامن الاسلامي والوكالة الاسلامية للغوث ... الخ .

ب ـ انشاء منظمات وهيئات متعددة تعمل في ميدان التربية والتعليم والثقافة والاعلام مثل منظمة الاذاعات الاسلامية ووكالة الانباء الاسلامية ، ومركز بحوث التاريخ والفنون والثقافة الاسلامية ، والمؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا ، والاتحاد العالمي للمدارس العربية الاسلامية الدولية ، ومجمع الفقه الاسلامي ، والمنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم .

ج ـ اقرار برنامج عمل للتصدي للدعاية المضادة للاسلام في افريقية .

د ـ دعم التضامن الاسلامي وحل الخلافات والمنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وانشاء محكمة عدل اسلامية ، وتشكيل لجنة متخصصة ببحث نظم الشريعة الاسلامية في مجال القانون الدولي .

هـ ـ التأكيد المستمر على احترام سيادة الدول الاعضاء وعدم التدخل ، وحماية الاستقلال والمصالح المشروعة ، والامتناع عن الاشتراك في احلاف عسكرية اجنبية وعدم اقامة قواعد عسكرية اجنبية في اطار صراع القوى الكبرى، والامتناع عن التحريض على الفتنة وبث الفرقة .

و ـ التنسيق والتعاون مع عدد من المنظمات والهيئات الاسلامية العالمية مثل مؤتمر العالم الاسلامي (باكستان) ، رابطة العالم الاسلامي (السعودية) ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية (مصر) ، الندوة العالمية للشباب المسلم (السعودية) ، رابطة علماء المغرب ... الخ .

ثالثاً : التضامن الاسلامي في سبعينات القرن العشرين

قامت منظمة المؤتمر الاسلامي وامتد نشاطها وتفاعلها مع احداث سبعينات القرن العشرين ، وفي بدء العقد الثاني من حياتها نطرح الاسئلة التالية :

- اين يقع تأسيسها ونشاطها في شبكة العلاقات الدولية القائمة في هذا العقد ؟
- ماذا تمثل تأسيساً ونشاطاً على المستوى الاقليمي في الشرق الاوسط والوطن العربي ؟
- ما هو معنى إدخال المفهوم الديني الاسلامي في حركة الاحداث وتقويمها ؟وما أثره؟

واذا اخذنا في الاعتبار تيارات المسرح العالمي بين التغيير والمحافظة على الامر الواقع ، وبين علاقات التبعية والتحرر ، وبين مفهوم الشرق الاوسط ونسق المشرق العربي ، وبين افكار التنظيم العالمي ومحاولات التنظيم الاقليمي والقومي ، نستطيع أن نقول ما يأتي :

١ ـ لقد تولت المملكة العربية السعودية القيادة وتوجيه التنظيم ، في فترة بدأت بتحولات في خطوط ومحاور السياسة العربية بعد عام ١٩٧٠ ، واكدت السياسة السعودية ودعمتها نتائج ازمة الطاقة وارتفاع عائدات النفط ، ولما جاءت اتفاقيتا كامب ديفيد وما ترتب عليهما من نتائج وآثار في الساحة العربية . كان الجو مهيأً على الصعيد العربي ومن بعده الصعيد الاسلامي لدور المملكة العربية السعودية ولسياستها كدولة عظمى اقليمية .

٢ ـ قامت المنظمة على اساس فكرة التضامن الاسلامي وهو مستوى سياسي يختلف عن الوحدة الاسلامية او التغيير الثوري الاسلامي ، ويتضح هذا من صيغ الميثاق الذي استعمل كلمات :التشاور ـ التعاون ـ التنسيق ـ التضامن ـ التقارب،ولم يرد في اعلانات مؤتمرات القمة الثلاثة اي اشارة مباشرة او غير مباشرة عن الوحدة العسكرية او الوحدة السياسية . وتؤكد صيغة الميثاق هذا التفسير فحينما تكلم عن التضامن والتعاون الاسلامي ، أشار الى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .

٣ ـ قام الميثاق وتأسيس المنظمة على اساس ظاهرة الدولة الحديثة المستقلة ذات السيادة ، واكد مراراً على مبادىء عدم التدخل وحل المنازعات بالطرق السلمية والمفاوضات ، وزاد هذا المعنى تأكيداً اعلان قمة لاهور واعلان قمة مكة اذ شدّدا على ضرورة الامتناع عن التدخل المباشر وغير المباشر والامتناع عن التحريض على الفتنة وبث الفرقة . إن فكرة بناء المنظمة على اساس الدولة المستقلة ذات السيادة وبكل ما يستتبع هذا من مفاهيم واوضاع ، هي فكرة القانون الدولي العام ، وهي مبادىء واردة في ميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والبيان الأول لمجموعة دول عدم الانحياز ، وهي في الوقت نفسه من الاسباب الاساسية لما اصاب الجامعة العربية وفكرة الوحدة العربية من خلافات وتصدع وأزمات .

٤ ـ اتخذ الميثاق موقفاً هامشياً تجاه قضايا الشعوب والاقليات الاسلامية . فقد اشار مرة واحدة الى دعم كفاح الشعوب الاسلامية والمحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية ، ولكن في حال مراجعة القرارات ، نجد أن الاجتماعات شغلت بقضايا الدول والشعوب الاسلامية كما اوضحت هذه الدراسة في قسمها الثاني ، ولكن في الحقيقة هي قضايا اقليات اسلامية فيما عدا دولتين ، هما افغانستان وايران .

وبالنسبة لموضوع الاقليات الاسلامية كان هناك تخوف من اتهام المنظمة بالتدخل في شؤون الدول غير الاعضاء (او الاعضاء في حال اوغندا) لذلك تم الاتفاق على استخدام مصطلح الجماعات الاسلامية في الدول غير الاعضاء . بينما في حالة افغانستان كان الموقف صريحاً ، فقد سحبت المنظمة اعترافها من حكومة افغانستان وجمدت عضويتها في المنظمة والسبب يرجع الى التعاون القائم بين الحكومة والاتحاد السوفياتي . ولقد ظهر مقدار اهتمام المنظمة كاملاً في تقديم المعونات المالية والمساعدات المنوعة لهذه الاقليات الاسلامية .

٥ ـ يمثل قيام المنظمة ادخالاً رسمياً للتفسير الديني للاحداث واتخاذ مواقف تتوافق مع هذا التفسير ، ويظهر هذا في القرارات التي صدرت بشأن القدس وفلسطين ، حيث يشير بعضها الى الجهاد المقدس للتحرير، ولكن الخطوات وقفت عند اصدار القرارات ، لأن المفهوم الديني الاسلامي في التفسير معناه طرح المنطق الديني في تفسير القضية وفي رسم الاستراتيجية للتحرير ، ولذلك حينما اصدرت منظمة المؤتمر الاسلامي قراراً بالتنسيق بين انشطة المؤتمر الاسلامي ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع استراتيجية تحرير الارض الفلسطينية ، وضح التناقض بين المفهوم الديني الاسلامي لمواجهة القضية وبين المفهوم المدني القومي العلماني الذي تتبناه منظمة التحرير لمواجهة القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي .

٦ ـ يتضح من سياسات المنظمة أنها أخذت موقف عدم الانحياز اساساً لاعلاناتها وقراراتها ، بل اكدت ان أمن الدول الاسلامية يتم من خلال التضامن الاسلامي ومبادىء عدم الانحياز . ودعت مرة الى الحذر من قبول ارتباطات او اتفاقات او قواعد عسكرية اجنبية في اطار صراعات القوى الكبرى . وهذا النص يأتي تاريخياً من البيان الاول لدول عدم الانحياز . وخيراً فعلت منظمة المؤتمر الاسلامي ، ولكن القضية تبقى قضية تنفيذ والتزام بتطبيق المقررات في الاطار العالمي الذي يشهد تنافساً بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، وما يرتبط بهذا التنافس من حرب باردة ومن دعوات للتغيير او للمحافظة على الامر الواقع .

٧ ـ اشارت القرارات مراراً ـ كما ورد في الميثاق ـ الى الانتساب لفكرة الامم المتحدة ودورها وقراراتها ، كما اشارت في معرض الدفاع عن حقوق الاقليات الاسلامية الى انها تطالب لهم بالحقوق الواردة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عنها . وإذا كانت المنظمة قد نجحت في الحصول على صفة مراقب في جامعة الدول العربية ، فإنها فشلت حتى الآن في الحصول على صفة مراقب في منظمة الوحدة الافريقية ، ومن التفسيرات الراجحة في هذا المقام ان في افريقية تخوفاً دينياً عاماً من جانب الدول غير الاسلامية الافريقية. ولعل هذا هو السبب في أن صيغ قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي بشأن موضوع اريتريا وموضوع الصومال تبدو صيغاً حذرة ومتأنية . مع عدم تطرق المنظمة الى بحث موضوعات خاصة ببقية الاقليات الاسلامية في دول افريقية ... وما اكثرها .

٨ ـ اذا كان الاهتمام السياسي للمنظمة يبدو عادياً ، واذا كان الاهتمام العسكري يبدو غائباً ، فإن الاهتمام الاقتصادي والمالي يمثل اضافة جديرة بالدراسة المتخصصة في اطار قضايا العصر واهمها الحوار بين الشمال والجنوب ، وقضايا التبعية والاستغلال الذي تفرضه البلدان المتقدمة على البلدان النامية . لقد عقدت الدول الاعضاء عدداً من الاتفاقات المتعددة الاطراف في مجال التجارة والاستثمار ، كما تكونت مصارف وصناديق ومراكز وغرف تجارية تعمل في

شتى نواحي العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية وميادينها . ويبقى السؤال المطروح للدراسة : من قدّم ؟ ومن استفاد ؟ ولمن النتائج ؟ وماذا يبقى من كل هذا النشاط ؟

٩ ـ يظهر الاهتمام الثقافي والاعلامي كبيراً ، ففي ميدان الوعي والتعريف بالاسلام وانشاء المدارس والمراكز والجامعات والمنح الدراسية،وتشير القرارات الى نشاط كبير يصاحبه انشاء صناديق وتقديم معونات وانشاء اتحاد للمدارس الاسلامية ومؤسسات البحوث والتقنية.. الخ . وبالاضافة الى هذا يتم التنسيق والتعاون مع هيئات ومنظمات اسلامية عالمية تعمل في الميدان نفسه . وما زال امامنا السؤال عن استراتيجية التعاون والتنسيق بين هذه الاطراف وحساب النتائج وتقويم العمل وردود الفعل ؟ والموضوع مطروح ايضاً لدراسة متخصصة اذ أن هذا الميدان كثير الحركة وغزير الانتاج .

١٠ ـ هناك مؤشرات ومعايير كثيرة يمكن استخدامها لقياس المعنى الحقيقي للتضامن الاسلامي بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، فإذا اخترنا واحداً منها وهو التضامن بين هذه الدول في الامم المتحدة والموقف الموحد الذي يفترض أن يلتزموا به جميعاً تجاه القضايا المعروضة في الجمعية العامة ، انقل هذه الفقرات مما كتبه د. محمد السيد سليم[١] :

ـ « تم تجميع ٧٢ قضية عرضت على الجمعية العامة في الدورة الرابعة والثلاثين (١٩٧٩) واجري حولها ١٠٨ دورات تصويت ، ثم قمنا بحساب درجة التضامن حول كل قضية على حدة ... مما يعطينا مؤشراً لدرجة اتفاق الدول الاسلامية حول تلك القضية .

ـ فمن الواضح أن العالم الاسلامي منقسم على نفسه فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان وقضايا العالم الثالث السياسية وقضايا تصفية الاستعمار .

ـ ومن الواضح أن الدول الاسلامية ليس لديها مفهوم متماثل لوسائل حماية حقوق الانسان وان كانت قد اتفقت على اهمية حماية حقوق الانسان من الناحية النظرية .

ـ مجموعة القضايا الثانية التي اختلف حولها العالم الاسلامي هي القضايا السياسية الخاصة بالعالم الثالث وبالذات القضايا المتعلقة بقبرص وجزر جلوريوس وشيلي والصحراء المغربية .

ـ المجموعة الاخيرة من القضايا التي اختلف حولها العالم الاسلامي هي القضايا المتعلقة بتصفية الاستعمار ، فقد انقسمت الدول الاسلامية بشدة حول حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية .

ـ وفيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي ، فالواضح ان هناك اتفاقاً شبه اجماعي على معالجة قضاياه الاساسية والاستثناء الذي يرد على ذلك هو القضايا المتعلقة باتفاقات كامب ديفيد ... كذلك قد اختلفت الدول الاسلامية بشدة حول القضايا الخاصة بتمويل قوة مراقبة الفصل بين القوات وقوات الطوارىء في لبنان ، ولكنها اتفقت بشكل يشبه الاجماع حول حقوق شعب فلسطين وانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، وادانة تسليح اسرائيل النووي وحقوق الانسان في الارض المحتلة .

ـ هناك شبه تضامن كامل بين دول العالم الاسلامي حول معالجة قضايا الامن الدولي ونزع السلاح ومنع انتشار الاسلحة النووية والتفرقة العنصرية .

ـ من المميزات الملحوظة للتضامن الاسلامي هي انفصال خط الجهود السياسية عن خط الجهود الاقتصادية ، بمعنى ، أن الدول الاسلامية قد تكون متضامنة مع بعضها البعض على المستوى السياسي ، اذا

---

(١) محمد السيد سليم ، « التضامن الاسلامي والنظام الدولي ،» **السياسة الدولية** ، العدد ٦١ (تموز / يوليو ١٩٨٠) ، ص ٦٢ وما بعدها .

اخذنا في الاعتبار مؤشرات السلوك السياسي الدولي ولكنها قد لا تكون متضامنة تماماً اذا نقلنا التحليل الى المعاملات الاقتصادية والسلوك الاقتصادي الدولي . فالعلاقات الاقتصادية للدول الاسلامية ببعضها البعض ضعيفة الى حد كبير » .

خاتمـــة

الراجح لدي ان المرحلة الثالثة المعاصرة لحركة الوحدة الاسلامية قد اختارت مستوى التضامن والتقارب بين دول مستقلة تجمعت في منظمة اقليمية ، وحاولت اثبات فعالية الجذر الديني للتجمع ، فلم تحقق الا ما توصل اليه التقويم في القسم الاخير من هذه الدراسة .

ويبقى تساؤل يحسن الاجابة عنه في بدء الثمانينات التي تمثل العقد الثاني من حياة منظمة المؤتمر الاسلامي : هل تمثلت المنظمة وتفهمت معنى كل مرحلة سابقة وهدفها ؟ ما واجهته من مصاعب وما انتهت اليه من مصير ؟ وكيف يمكن بناء مرحلة معاصرة مختلفة عما سبق ؟

المرحلة الاولى كانت من محاولات السيد جمال الدين الافغاني ويعبر عنها عام ١٨٨٤ بقوله : « الشرق .. الشرق .. لقد خصصت جهاز دماغي لتشخيص دائه وتحري دوائه ، فوجدت اقتل ادوائه داء انقسام اهله ، وتشتت آرائهم ، واختلافهم على الاتحاد ، واتحادهم على الاختلاف ، فقد اتفقوا على الا يتفقوا ، فعملت على توحيد كلمتهم وتنبيههم الى الخطر الغربي المحدق بهم ، والآخذ بخناقهم ...

ولا التمس بقولي هذا ان يكون مالك الأمر في الجميع شخصاً واحداً ، فإن هذا ربما كان عسيراً ، ولكنني ارجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن ، ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذي ملك على ملكه ، يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع ، فإن حياته بحياته وبقاءه ببقائه ، إلَّا أن هذا بعد كونه أساساً لدينهم ، تقضي به الضرورة وتحكم به الحاجة في هذه الاوقات » .

المرحلة الثانية كانت محاولة باكستان ويعبر عنها السيد ظفرالله خان عام ١٩٥٢ بقوله : « علينا ـ نحن المسلمين ـ ان نعمل على تحقيق وحدة الغاية والقصد والعمل، وهو حق من حقوقنا التاريخية ، على الا تؤدي هذه الوحدة بطبيعة الحال الى الانتقاص من سيادة دولنا ، ان ما نحتاج اليه اليوم في هذه المرحلة لهو ايجاد نظام استشاري مناسب لجميع المسائل التي تهمنا جميعاً ... وان وضع نظام مشترك للتشاور هو وسيلة نافعة لوضع التعاون بين دول مستقلة موضع التنفيذ ، انها دعوة لا يقصد منها تولي باكستان زعامة الدول الاسلامية ، ولا تشتيت شمل جامعة الدول العربية » .

المرحلة الثالثة لم تفحص تحديات المرحلة الاولى التي لم تصل بدعوتها وبأفكارها الى مستوى التنظيم الدولي، ولم تدرس مصير المرحلة الثانية التي فشلت في بناء تنظيم اقليمي ، ولم تحدد بالانتقاء اولويات الاهداف المناسبة للمرحلة الثالثة المعاصرة ، التي نجحت في تأسيس تنظيم شبكة واسعة منوعة من الهيئات والمنظمات المرتبطة ، وفي اطار تاريخي مختلف تمام الاختلاف على المستوى الكوني وعلى المستوى الاقليمي ،والذي يشهد حدة النزاع العربي ـ الاسرائيلي وتفجّره . فإذا كان العقد الاول من حياة منظمة المؤتمر الاسلامي قد مر في التجريب ، فإن امام العقد الثاني من حياتها قضايا ومشكلات تتطلب استراتيجية الاختيار والاولويات ، ووضوح الغايات والوسائل ، والامثلة التالية تكشف ما اقول :

ـ قضايا تطوير عمل المنظمة والتنسيق بين الامانة العامة والمنظمات المرتبطة والتابعة ، وقضايا المواصفات والمحددات للدولة الاسلامية العضو في منظمة اسلامية عالمية .

ـ قضايا اولويات الاهداف المرحلية والاستراتيجية على المستوى الداخلي للدول الاعضاء ، او على مستوى العلاقات المتبادلة بينها ، مثل التنمية ومناهجها ، والتغير الاجتماعي وطرقه المفتوحة ، والاستبداد السياسي ومساوئـه ، وحقوق الشعوب والانسان ... الخ .

ـ قضايا العلاقات مع التجمعات المتميزة في داخل العالم الاسلامي ، فإذا تحدثت المنظمة عن حقوق الاقليات في الدول غير الاعضاء ، فيجب الحديث عن الاقليات في الدول الاعضاء ، ويجب الحديث عن ترتيب العلاقات مع البلدان العربية والجامعة العربية والدعوة للوحدة العربية . كما يجب ترتيب العلاقات مع الهيئات الاسلامية الشعبية والجمعيات الفكرية الاسلامية .

ـ قضايا الصراع الدولي والمصالح الاجنبية في العالم الاسلامي الاسيوي الافريقي وآثارها ، ومدى خصوصيتها كجزء متصل او منفصل عن قضايا العالم الثالث كلياً ، وعلى الخصوص قضايا الثروة والثورة ومستقبل الاجيال الشابة ودور النخب الحاكمة ومسؤوليتها □